

دراسات خليجية

التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون :
الانجازات والعقبات

إعداد

د. خالد شمس العبدالقادر
استاذ مشارك وعميد مساعد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة قطر

مقدمة لـ

مركز الجزيرة للدراسات

الدوحة - قطر

نوفمبر 2014

المحتويات

3	أولاً: المقدمة
4	ثانياً: مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي
7	ثالثاً: تقييم مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي: الانجازات والعقبات
7	(1) النشاط والتجارة البينية
8	(2) دور القطاع الخاص
9	(3) تكامل أسواق المال
10	(4) قاعدة البيانات الخليجية
11	(5) الإرادة السياسية
12	رابعاً: الخاتمة
13	الهوامش
14	الجداول

أولاً: المقدمة

نشأ مجلس التعاون الخليجي في مايو من سنة 1981 ككتلة وكنظيم إقليمي ودولي جمع دول الخليج الستة (عمان والامارات وقطر والبحرين والكويت والسعودية). واستدعى قيام المجلس وجود عوامل مهمة مثل: التشابه الاجتماعي في العادات والتقاليد واللغة، والتشابه الاقتصادي في الموارد والانتاج والبيئة والقرب الجغرافي، وكذلك التشابه السياسي. ويهدف المجلس الى تحقيق ترابط شامل بين دوله ثم الوصول الى الوحدة فيما بينها في مختلف المجالات. وجاء في المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون أن المجلس يرغب في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والبحثية والثقافية والتشريعية والمواصلات، مع وضع أنظمة متماثلة في ما يتعلق بهذه المجالات وبما يخدم الوصول الى تحقيق الوحدة بين دولها(1).

ودول الخليج تحاول من خلال كيان مجلس التعاون ان تشكل كتلة اقتصادية فاعلة. فالتكتل الاقتصادي يتشكل عادة بوجود اقتصادات متفرقة تجتمع تحت اطار او مجموعة من المبادئ لتكون الاساس في التعامل فيما بينها وبين غيرها من الدول. وتختار الدول المشكلة للكتلة الاقتصادية درجة التعاون والتكامل داخل هذا التكتل والتي تتراوح بين التكامل الجزئي أو درجات متقدمة من التكامل ثم الاتحاد. ودرجات التكامل تبدأ من الاتفاق على إنشاء منطقة تجارة حرة تلغى فيها التعرفة الجمركية على السلع والخدمات المتبادلة بين الدول الاعضاء. وإذا تحقق النجاح في تلك المرحلة تنتقل الكتلة الى مرحلة ثانية تسمى بالاتحاد الجمركي حيث يكون الاتفاق على فرض تعرفة جمركية موحدة على السلع المستوردة من خارج الكتلة. أما المرحلة الثالثة فتعرف بالسوق المشتركة حيث يسمح بحرية انتقال عناصر الانتاج مثل العمل ورأس المال ضمن الكتلة. وفي المرحلة الرابعة، يتم التنسيق الكامل لكافة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ويتم خلالها استكمال إنشاء المؤسسات والتشريعات والمعايير الاقتصادية للدخول في المرحلة التالية وهي الوحدة النقدية. ويكون بعدها اصدار العملة الموحدة كتتويج لكافة مراحل الاتحاد الاقتصادي بين تلك الدول المنضوية في الكتلة.

والتكتل الاقتصادي يجمع عادة دولاً متفرقة في القدرات الاقتصادية، حيث التكامل فيما بينها يكون أكثر الحاحاً. فمثلاً نرى ان تكتل دول النافتا (تكتل دول شمال امريكا) له ميزة تكاملية بين دولها من ناحية تغاير كلفة الانتاج، فنلاحظ انتقال الصناعة من المناطق ذات الزيادة في تكاليف الانتاج الى المناطق الأقل، خاصة في مجال العمالة الرخيصة ووفرة موارد الانتاج. وهذا ما ساعد المكسيك أن تصبح اقتصاد قوي ضمن أقوى 15 اقتصاد عالمي بعد انضمامها لتكتل النافتا.

ولو اعتبرنا الكتلة الاقتصادية الخليجية، فالعوامل المشجعة للعمل ككتلة اقتصادية هي أكثر حظاً منها مقارنة بالعوامل التي تجعلها تعمل ككيانات مستقلة دون تنسيق بينها. فالقرب الجغرافي ميزة جاذبة لهذا التكتل الاقتصادي نظراً لقرب

موارد الانتاج المغذية للصناعات القائمة بينها. كما أن تشابه العادات والتقاليد تفرز عادة تشريعات وقوانين مشابهة مما يسهل عملية ضمها في قوانين موحدة.

وبالرغم من ان التشابه بين دول الخليج ينصب أساسا في انتاج وتصدير النفط، إلا ان معظم الصادرات النفطية موجهة للخارج، ولا يوجد تنافس بين دول المجلس في بيع تلك المنتجات داخل منظومة المجلس نظرا للاكتفاء الذاتي لمعظم دولها. ومهم ان نشير هنا الى ان دول المجلس أعطت الاولوية لاستيراد احتياجاتها من الطاقة من داخل دول المجلس، وهذا ما نصت عليه الاتفاقيات في بند التعاون في مجال الطاقة. فهناك تبادل تجاري للنفط الخام والغاز الطبيعي والمنتجات البتروكيماية بين دول المجلس حسب الاحتياجات المحلية فيها.

ولاضير ان تكون الاقتصاديات الخليجية متشابهة في بعض الصناعات التي قد تشعل المنافسة بينها خاصة في حالة الانفتاح الاقتصادي الكامل بين دول المجلس، ذلك أن الاقتصاد المفتوح يدعو الى التنافس وكفاءة الانتاج والابتكار، بل والاندماج في بعض الحالات. كما ان قطاع المستهلكين في الخليج تكون لهم الاستفادة من ذلك الانفتاح بسبب أن المنافسة تجعل الأسعار أكثر واقعية وتفرز تنوعا أكثر في المنتجات.

وتهدف هذه الورقة إلى تقييم مسيرة دول مجلس التعاون في الجانب الاقتصادي والوصول الى الاتحاد الاقتصادي الكامل، وهو أحد الجوانب المهمة التي نص عليها النظام الأساسي الذي كون المجلس. وستتناول الورقة دراسة ماهية الانجازات التي تمت، والعقبات التي ابطأت وأعاقت الوصول الى درجات متقدمة من هذا الاتحاد.

ثانيا: مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي

لاشك أن اتجاه دول مجلس التعاون إلى التعامل مع العالم من خلال اتحاد اقتصادي كامل سيفرز كيانا مهما على خريطة الاقتصاد العالمي. فبالنظر الى البيانات المدرجة في قسم الجداول من هذه الدراسة، سنلاحظ أن حجم اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعا في سنة 2013 جاء في الترتيب الثاني عشر ضمن أكبر اقتصاديات العالم، وذلك بالنظر إلى الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس والذي وصل الى مستوى 1.62 ترليون دولار(2). كما ان مجلس التعاون يمثل خامس أهم اقتصاد من حيث حجم التبادل التجاري مع العالم، حيث وصل حجم التجارة الخارجية لدول المجلس في عام 2013 مستوى 1.42 ترليون دولار. وعلى صعيد الصادرات الى العالم، سجل مجمل صادرات المجلس مبلغ 921 مليار دولار عام 2013، وبذلك يكون مجلس التعاون رابع أكبر مصدر الى العالم بعد الصين ثم الولايات المتحدة والمانيا. وهذه الصادرات معظمها صادرات خام النفط والغاز ومشتقاتهما ومنتجاتهما المصنعة كالبتروكيماوت والاسمدة وغيرها. كما أن واردات المجلس من العالم وضعت دول المجلس في الترتيب العاشر عالميا من حيث أكبر المستوردين من العالم، حيث وصلت واردات المجلس عند مستوى 514 مليار دولار في نفس العام. إن المستويات

المتقدمة للتجارة الخارجية لدول المجلس والتي ذكرت آنفا تدل على قوة اقتصادية كبرى لمجلس التعاون لا يستهان بها، تعطيتها مزايا تفاوضية، وجاذبية لاستقطاب الاستثمارات إليها.

ومشروع التكامل الاقتصادي تم وضعه في بدايات تأسيس مجلس التعاون، أي في نفس سنة انطلاق المجلس، وكان من أوائل المشاريع الطموحة، حيث وقع قادة دول المجلس بالرياض اتفاقية اقتصادية موحدة في نوفمبر من عام 1981 (3). وكانت الاتفاقية تعبر عن إطار شامل ومحدد ضمن برنامج زمني للتكامل الاقتصادي. وتعلقت الاتفاقية بجوانب عديدة تصب في مسار التكامل، مثل تنظيم انسياب رأس المال وانتقال الافراد، والتعاون في مجالات النقل والمواصلات، والتعاون التجاري والاقتصادي، والتعاون الفني والامثالي، والتعاون في المجال المالي والنقدي. علما بأن دول المجلس استحدثت نسخة جديدة من الاتفاقية الاقتصادية وأقرها قادة دول المجلس في قمة مسقط في ديسمبر سنة 2001. وركزت الاتفاقية على بنود مطورة لتواكب بشكل أفضل المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية، ولتعزز العمل الخليجي المشترك فيما يتعلق بإنشاء الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي. وتلك البنود تمثل محطات مهمة في مسيرة التعاون لتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي بشكل كامل.

واعتبارا من مارس سنة 1983 تم البدء بما يسمى بمنطقة التجارة الحرة لتنفيذ البنود والأحكام التي جاءت في الاتفاقية الاقتصادية فيما يتعلق بالاتحاد الجمركي بهدف اعفاء السلع والخدمات ذات المنشأ الوطني من كافة الضرائب و الرسوم الجمركية بين دول المجلس، مع ابقاء كل دولة على سياستها الجمركية حيال الدول خارج مجلس التعاون(4). وبعد اقرار النسخة المطورة من الاتفاقية الاقتصادية لمجلس التعاون في سنة 2001، تم الاتفاق على البدء الفعلي للاتحاد الجمركي اعتبارا من يناير 2003، واقامة قاعدة معلومات وربط آلي جمركي بين إدارات الجمارك لدول المجلس لتيسير متابعة ما يتعلق بالاتحاد الجمركي وحركة البضائع(5). وإضافة الى الاعفاء الجمركي لمنتجات دول المجلس، تم العمل على فرض تعرفه جمركية موحدة وبواقع 5 في المائة على السلع المستوردة من خارج دول المجلس. وتتضمن أيضا بنود اتفاقية الاتحاد الجمركي على عدة جوانب أخرى تعزز كيانا جمركيا موحدا لمجلس التعاون، فالبضائع العابرة بدول المجلس لا يتم التعامل معها معاملة العبور (الترانزيت)، كما ان البضائع من خارج دول المجلس و العابرة من أي منفذ جمركي تعتبر عابرة من أول منفذ عبور فقط ومن دون تكرار اجراءات العبور في حالة عبورها مرة أخرى إلى منفذ آخر ضمن دول المجلس. وسمحت الاتفاقية بممارسة مهنة التخليص الجمركي في أي من الدول الاعضاء ومعاملتهم معاملة مواطني الدولة نفسها. كما تبنت دول المجلس مبدأ الاعتراف المتبادل للمواصفات والمقاييس التي تعمل بها حاليا كل دولة وذلك إلى حين الانتهاء من المواصفات الخليجية التي سيتم تعميمها والعمل بها في كل دولة.

ومع نهاية عام 2008، استطاعت دول المجلس ان تنهي ما تطلبته مرحلة الاتحاد الجمركي بنجاح من خلال التنسيق والاجراءات وتوحيد القوانين الخاصة بالجمارك والمواصفات القياسية للسلع. واتفقت دول مجلس التعاون في عام 2008 على الدخول في مرحلة جديدة وهي إقامة السوق الخليجية المشتركة. وأهمية هذه المرحلة تقتضي ليس فقط

إزالة كافة الحواجز الجمركية في تنقل السلع بين دول المجلس، وإنما أيضا إزالة كافة الحواجز غير الجمركية المرتبطة بحرية تنقل رؤوس الأموال والأفراد، وبالسماح لمواطني المجلس بتملك العقارات وممارسة النشاط الاقتصادي في أي من الدول الأعضاء، والمعاملة كمعاملة المواطنين.

وبعد استكمال إجراءات التحول إلى السوق الخليجية المشتركة وتفعيلها، كان لا بد من اجراء النقلة التالية في مسيرة الوحدة والتعاون الاقتصادي الخليجي من خلال الاتحاد النقدي واصدار العملة الخليجية الموحدة. فمنذ عام 2000 قرر المجلس الأعلى لمجلس التعاون بدأ جهود التنسيق نحو الاتجاه للوحدة النقدية. فقامت دول المجلس في عام 2001 بوضع برنامج زمني يتضمن اعتماد الدولار الأمريكي كمشترك لعملات الدول الأعضاء تمهيدا للوصول إلى العملة الخليجية الموحدة، على ان تصدر هذه العملة بحلول عام 2010. وابتداء من 2002 قرر دول المجلس القيام بربط عملاتهما بشكل رسمي مع الدولار.

وعلى غرار دول الاتحاد الأوروبي، وضعت دول الخليج عدة معايير اقتصادية مطلوبة للتقارب الاقتصادي من أجل الدخول في مرحلة الوحدة النقدية. وركزت معايير التقارب على تحديد مستويات لمؤشرات اقتصادية تلتزم بها كل دولة في المجلس. وهذه المعايير هي: أن لا يتجاوز حجم الدين العام نسبة 60 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، وأن لا يتجاوز عجز الميزانية نسبة 3 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، ولا يتجاوز معدل التضخم نسبة 1.5 بالمائة من متوسط نسبة التضخم لمجموعة الدول الأعضاء، وأن لا يتجاوز سعر الفائدة الطويلة الأجل نسبة 2 بالمائة من متوسط نسب أسعار الفائدة للدول الأعضاء. كما تم الاتفاق في عام 2005 على إنشاء مجلس نقد خليجي ليتحول لاحقا إلى بنك مركزي خليجي.

بعد عام 2005، لم تكن مسيرة الاتحاد النقدي سهلة، وإنما مرت بعدد من الأحداث أخرجت طموح الخليجيين في رؤية عملتهم الموحدة. فحصل أن الكويت تراجعت عن ربط عملتها بالدولار في سنة 2007 وفضلت أن تعيد سياسة ربط عملتها بسلة من العملات نتيجة لتذبذبات كبيرة لحقت بالدولار، علما بأن الكويت أبقت فرصة العودة إلى تثبيت عملتها المحلية بالدولار خيارا واردا. وفي يناير من عام 2007 اعلنت عمان عن عدم تمكن اقتصادها من تحقيق المعايير المطلوبة للدخول في الوحدة النقدية، فقررت بشكل أحادي تأجيل الانضمام للوحدة النقدية على أن يستمر الاعضاء الباقين من دول الخليج الأكثر استعدادا لذلك. وفي عام 2009 قررت الإمارات العربية المتحدة الانسحاب من مشروع الاتحاد النقدي على خلفية عدم الاستجابة لطلبها لاستضافة مقر البنك المركزي الخليجي بدلا من أن يكون مقره في مدينة الرياض.

ومنذ فبراير 2010 دخلت حيز التنفيذ اتفاقية الاتحاد النقدي، وعقد مجلس ادارة النقد الخليجي أول اجتماع له في مدينة الرياض في مارس 2010. وتم الاتفاق على تأجيل اصدار العملة الموحدة إلى عام 2015. وتُعد المرحلة

القادمة مرحلة حرجة سيتم خلالها مراجعة مدى استعداد الدول الحالية (اي الدول المستمرة في التنسيق للاتحاد النقدي كالسعودية وقطر والكويت والبحرين) للتحويل نحو اصدار وتعميم عملة موحدة في بلدانها، وكذلك دراسة مدى استعداد عمان للانضمام مرة اخرى، وايضا ما اسفرت عنه الجهود في تسوية مطالب الامارات فيما يخص بمقر البنك المركزي الخليجي. وعلى ما يُستجد في ذلك، سُنظر في شأن العملة الموحدة ومدى اكتمال الاستعدادات في اصدارها في 2015 أو تأجيلها.

ثالثا: تقييم مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي: الانجازات والعقبات

لا شك أن انشاء الاتحاد الجمركي وتفعيل السوق الخليجية المشتركة والجهود نحو تحقيق الوحدة النقدية يعد في حد ذاته انجازا لمجلس التعاون. وبالرغم من ذلك فإن الفترة التي اخذتها تلك المسيرة امتدت لاكثر من 30 سنة، وهي فترة طويلة لتكتل اقتصادي لم يكتمل الى الآن. ان اقتصاديات دول الخليج والظروف الاقتصادية لتسريع انشاء الاتحاد الاقتصادي الخليجي كان في وضع افضل من حيث تشابه البنية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية مقارنة بالاتحاد الاقتصادي الاوروبي الذي اكتمل باصدار العملة الموحدة (اليورو) سنة 1999 وفي فترة زمنية تقدر بـ 42 سنة منذ انشاء الاتحاد الأوروبي سنة 1957، حيث تشكل الأخير في ظروف غير مشابهه بين دولها وبعدها أكبر من الدول. علما بأن الاتحاد الأوروبي ضم 11 دولة أوروبية حين اطلق اليورو، واتسع الاتحاد ليضم اليوم 18 دولة أوروبية.

ونعرض في هذا السياق تقييما لما تم على صعيد التعاون الاقتصادي لمجلس لتعاون والذي يفترض ان يفضي الى الاتحاد الاقتصادي الخليجي.

1) النشاط والتجارة البينية

إن أهم انجازات المجلس إلى الآن يكمن في نجاحه في تنشيط حركة التجارة بين دولها، وحصل ذلك بفضل الاتحاد الجمركي وإنشاء السوق الخليجية المشتركة. فالوصول لهذه المرحلة كان من شأنه ان يعطي نتائج ايجابية ملحوظة فيما يتعلق بالتجارة البينية لدول المجلس. وتشير الجداول المرفقة في هذه الدراسة فيما يتعلق بهذا الجانب إلى أن التجارة البينية في دول مجلس التعاون حققت قيمة تقارب الـ 100 مليار دولار في سنة 2013 مرتفعة بمقدار يفوق السبعة اضعاف عما كانت عليه في سنة 2000، اي قبل البدء بالتنفيذ الفعلي للاتحاد الجمركي(6). وبالرغم من هذا النمو الكبير في حركة التجارة البينية في دول المجلس إلا انها تمثل فقط 7.1 في المائة من اجمالي القيمة الكلية للتجارة الخارجية لدول المجلس.

ويبدو أن هناك اسبابا أبطأت تسارع نمو التجارة البينية بدول المجلس. فمن أهم مقومات نمو التجارة البينية هو وجود شبكة مواصلات متطورة ومتنوعة تستوعب حركة نقل البضائع والسلع بين دول المجلس، وهذه

الشبكة تتضمن الطرق والموانئ والمطارات وشبكات السكك الحديدية. وبالرغم من تفعيل اتفاقية الاتحاد الجمركي مازالت حركة التجارة البينية تعاني من طول أمد الاجراءات الجمركية عند منافذ الحدود وخاصة البرية منها، كما أن شبكة الموصلات البرية بين دول الخليج لاتزال ضعيفة البنية وقليلة الصيانة وتفتقر إلى خدمات الطريق. وهناك مشاريع ربط طرق برية بين دول الخليج ولكنها لم تنفذ بسبب أنها في طور الدراسة واعداد التصميم، مثل مشروع سكة الحديد الذي أقره المجلس الأعلى لمجلس التعاون في 2003 ليتم انجازه وتشغيله في 2018.

وللعلم فإن شبكة الموصلات لها أهمية كبيرة تكمن في تقليل تكاليف النقل ودعم استقرار السوق وتحقيق التوازن فيه. الجدير بالذكر أنه في سنة 2007 شهد قطاع البناء طفرة سعرية لدرجة ان شح بعض المواد المهمة مثل الاسمنت والطابوق والحديد قد فاقم من زيادة تلك الاسعار في بعض دول المجلس. فلو كانت هنالك شبكة فعالة من الموصلات بين دول المجلس (مثل شبكة سكة حديد وقطارات او شبكة برية متطورة) لساهم ذلك في نقل البضائع الثقيلة كمواد البناء من الدول ذات الفائض والطاقة الانتاجية العالية الى الدول ذات الشح في الانتاج من أجل مقابلة الطلب المحلي، ولساهم ذلك في تجنب السوق المحلي التضخم في الأسعار.

ومن المهم ان نشيد هنا بالتطور الكبير الذي حصل بقطاع الطيران، حيث توجد الآن شبكة كثيفة من رحلات الطيران بدول المجلس، وهي الآن من أهم الشبكات النشطة في العالم، وذلك بسبب الموقع الجغرافي المتميز لدول المجلس بوسط العالم والذي ساعد على تنشيط رحلات العبور لشركات الطيران العالمية الأخرى. كما اتفقت دول المجلس على السماح للنقلات الوطنية ببيع تذاكرها بدول المجلس مباشرة دون الحاجة الى وكيل عام أو كفيل محلي، وسمحت أيضا بزيادة الرحلات الداخلية بين عواصم ومدن المجلس. وهذا من شأنه ان يحدث حركة نشطة للأفراد والأمتعة والبضائع عبر الجو وأن يعزز الترابط الأسري وترابط حركة الأعمال والسياحة. كما انعكست الحركة النشطة للطيران بدول المجلس على بناء واستحداث وتوسعة المطارات الخليجية وزيادة عددها.

(2) دور القطاع الخاص

القطاع الخاص الخليجي لا زال يُنتظر منه ان يكون محركا نشطا للتبادل التجاري والاستثماري في دول المجلس. ويتسم القطاع الخاص الخليجي بشكل عام بضعف مساهمته في الناتج المحلي بكل دولة خليجية، وبقلة قدرته على الابتكار خاصة في احلال الواردات ونتاج سلع قابلة للتنافس في السوق العالمي، وكذلك بدور متواضع في انشاء مؤسسات وعلامات تجارية رائدة. هناك بالفعل بعض السلع التي يتم انتاجها من قبل

القطاع الخاص بدول المجلس وتصديرها في منظومته، مثل منتجات الالبان وبعض المنتجات الزراعية كالتمر والفواكه والخضار، ولكن لازال ضعف القطاع الخاص وضعف البنية الملائمة لنموه عائقا مهما نحو تحقيقه لدور أكبر في النشاط الاقتصادي وفي التبادل التجاري في دول المجلس. ولاشك أن الدور الكبير للقطاع الحكومي في الاقتصاد جذب قطاعا واسعا من المواطنين وأوجد لهم دخلا منافسا للدخل الذي كان يمكن ان يجني منه بالانخراط في العمل الخاص وريادة الأعمال. وقد استمر هذا النمط على حاله لمدة طويلة، وأدى هذا الوضع إلى ظهور قطاع خاص بمشروعات متوسطة وصغيرة تتميز بتسييرها وادارتها رواد أعمال من غير المواطنين. وتركزت أعمال هؤلاء على أنشطة ذات مستويات متدنية من الجودة وغير ملائمة للمنافسة العالمية. وهذه المشاريع قليلا ما تقوم على الابتكار بسبب ضعف الامكانيات التمويلية، فضلا عن الاعتماد الكامل على الاستيراد بكميات واحجام كبيرة ومتنوعة من اجل توزيعها على أسواق التجزئة.

وقد كان تركيز مجلس التعاون فيما يتعلق بالقطاع الخاص يصب بشكل أساسي في تذليل العقبات امام ممارسة الأعمال والأنشطة التجارية في دول المجلس. فمثلا حدد مجلس التعاون أن يكون سنة 2003 موعدا يتم فيه إزالة كاملة لكافة القيود التي تمنع مواطني المجلس من المساواة التامة في المعاملة كمواطنين في مجال تملك الأسهم وتأسيس الشركات. ومع ذلك يندر أن ينخرط القطاع الخاص في دول المجلس في شركات أو مؤسسات مشتركة لها أفرع في دول مجلس التعاون لممارسة النشاط. ولازالت أشكال التعاون في القطاع الخاص تتركز في شركات لرؤوس الأموال التي تدخل في ملكية الأسهم. كما يندر أن توجد شركات أو تحالفات مثل شركات صناعية تستطيع ان تنافس في السوق المحلي او الدولي.

وهناك الكثير من المبادرات لتنشيط ريادة الأعمال في دول الخليج، إلا أن مجلس التعاون لم يتبنّ برنامجا خاصا فيما يتعلق بريادة الأعمال على مستوى المجلس، وإن كان قد تأسس في الرياض في نوفمبر 2014 مجلس قادة رواد الأعمال لدول مجلس التعاون والذي يضم مؤسسات ريادة الأعمال في مجلس التعاون، وينتظر منه الكثير في ما يتعلق بتنشيط دور القطاع الخاص في دول المجلس.

(3) تكامل أسواق المال

حثت الاتفاقية الاقتصادية الخليجية على تكامل الأسواق المالية الخليجية وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها. وتوجد في حقيقة الأمر بكل دولة من دول المجلس أسواق مالية أولية وثانوية رسمية (أي البورصات) لتداول الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات وكذلك الصناديق الاستثمارية. ولازالت الأمانة العامة لدول المجلس والجهات والهيئات المنظمة للأسواق المالية تعقد اجتماعات ومشاورات مستمرة من خلال لجنة رؤساء هيئات أسواق المال بدول المجلس من أجل الوصول إلى تكامل الأسواق المالية عن طريق

توحيد قواعد طرح الأسهم وطرح السندات والصكوك وكذلك توحيد قواعد طرح صناديق الاستثمار والإفصاح، فضلا عن السماح بالادراج المتبادل لأسهم الشركات في بورصات دول الخليج. وقد وضعت تلك اللجنة قواعد ومبادئ موحدة للعمل بها بصفة استرشادية بهدف اختبار مدى مواءمتها لأسواق دول المجلس وتوافقها، وذلك لحين الانتهاء بشكل كامل من وضع منظومة موحدة لتكامل أسواق المال. كما أن هناك تعاوناً واجتماعات متبادلة تحت مظلة الأمانة العامة لدول المجلس بين لجنة محافظي البنوك المركزية ولجنة رؤساء هيئات أسواق المال في دول المجلس للنظر فيما يتعلق بالجوانب المتعلقة بتعزيز البنية التشريعية والرقابية لضمان سلامة ونزاهة أسواق المال وعملها بكل كفاءة. وكذلك انصب العمل على تطوير الأسواق المالية من أجل تعظيم دورها في المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز قدراتها في جذب وإيجاد فرص الاستثمار لرؤوس أموال المستثمرين في دول المجلس وتوجيهها في مختلف المشاريع.

إن دول المجلس لازالت تمضي بخطى بطيئة في موضوع تكامل أسواق المال، كما أن أسواق رأس المال الأولية التي تختص بالإصدار والطرح الأولي للأسهم لتمويل الشركات الجديدة أو الشركات القائمة لازالت قليلة الترابط بين دول الخليج. وكانت بعض دول المجلس تسمح لمواطني المجلس من تملك بعض أسهم الطرح الأولي لبعض الشركات (كما حصل في أسهم بنك الريان بقطر وشركة دانه غاز بالإمارات) إلا أن المساحة المتاحة لتملك الخليجيين في الاصدار الأولي لازالت قليلة، وليس الوضع بالأفضل بالنسبة للسوق الأولي لصناديق الاستثمار. وفيما يختص بالسوق الثانوي (أي البورصات) فهناك إدراج مشترك لبعض الشركات المساهمة بين بعض دول المجلس (كما هو الحال بالنسبة لبورصة قطر ودبي لبعض الشركات مثل شركة أوريدو وشركة السلام)، وهذا من شأنه أن يزيد من ترابط رؤوس الأموال الخليجية ويُنشط من حركة التداول في أسواق الأسهم. وقد أعلنت قطر مؤخرا السماح لمواطني المجلس بأن يُعاملوا نفس معاملة المواطن القطري في تملك الاسهم دون قيود ملكية، وهذه ميزة تفضيلية لمواطني المجلس لو قورنوا بغيرهم، علما بأن قطر رفعت نسبة تملك غير القطري من 25 بالمائة الى 49 بالمائة من الأسهم المتداولة ببورصة قطر.

(4) قاعدة البيانات الخليجية

إن جودة البيانات وشموليتها تنعكس على جهود توحيد الأنظمة والممارسات والتشريعات والسياسات التي سنتبناها دول الخليج. والحقيقة ان الاستثمار في هيئات الاحصاء الخاصة بكل دولة خليجية تتطلب المزيد من الاهتمام والدعم. وحاليا توجد لدى الامانة العامة التابعة لمجلس التعاون قاعدة للبيانات تعمل على حصر واحصاء وتجميع وتدوين كافة اتجاهات المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها في دول المجلس. ولازال هناك شح في مدى وفرة البيانات تتمثل في مدى شمولية وتنوع المتغيرات مع سلاسلها الزمنية والبيانات حولها، الأمر الذي ينعكس على جودة الدراسات الخليجية وتشخيص مشكلاتها

واستشراف اتجاهاتها المستقبلية. ويعتمد الباحثون في الشأن الخليجي أيضا على مصادر خارجية او دولية يستقون منها المعلومات والبيانات فيما يتعلق بالدول في مجلس التعاون. ولا بد أيضا من مراجعة المعايير الاحصائية الموضوعية وتوحيدها بين دول الخليج وتبنى المعايير الدولية لتسهيل عملية المقارنة في أداء المتغيرات.

(5) الإرادة السياسية

لا شك أن هناك ارادة سياسية حاضرة عند قادة دول المجلس تريد أن تحقق وبجدية أهداف المجلس المتمثلة في الاتحاد الاقتصادي الخليجي والوحدة الخليجية. ولولا وجود تلك الإرادة لما نشأ مجلس التعاون ولما استمر وتطور إلى يومنا هذا. والدليل على ذلك أنه لم يحدث ان منعت أي دولة من دول مجلس التعاون تدفق السلع والخدمات أو انتقال الافراد فيما بينها منذ نشأة المجلس بسبب خلاف سياسي داخل مجلس التعاون، رغم ما اعترى المجلس من حدوث عدة خلافات سياسية مثل خلافات الحدود وبعض المواقف السياسية الدولية. ولكن لا بد من الاعتراف ان تلك الخلافات كان لها دورها في تأخير بعض الاتفاقيات أو تفعيلها.

ومن أجل سد كافة الثغرات السياسية والاقتصادية فلا بد من وجود تنسيق أكبر بين دول الخليج، فينبغي مثلا توزيع المنافع بشكل ينصف الدول ذات الوزن او الثقل الاقتصادي الأكبر ويزيد المنافع للدول الأقل وزنا وثقلا، وكذلك ينبغي توزيع مقرات مؤسسات وهيئات مجلس التعاون على مختلف الدول الاعضاء. ويفضل أيضا إعطاء أهمية لكل دولة من دول المجلس بشيء يمكن ان تتميز به تلك الدولة، مثلا تتميز البحرين بالمركز المالي والامارات بالسياحة وبمركز تجاري للتصدير واعادة التصدير والسعودية بالنفط وقطر بالغاز وعمان بالسياحة الطبيعية وعنصر العمل والكويت بخبرة الاستثمار الدولي.

ومجلس التعاون قادر على ابعاد الأثر السياسي عما تم انجازه في مجلس التعاون، وخاصة في مجال التكامل الاقتصادي. فعلى سبيل المثال فإن سحب السفراء من قطر قد يُظن بأنها انتكاسة غير مسبوقة على الصعيد السياسي لمجلس التعاون وتهديد لمنجزاته الاقتصادية. ومع مرور الأيام، ودون أدنى مساس بالعلاقات الاقتصادية الخليجية، اثبت مجلس التعاون انه قادر على حل خلافاته، فرد السفراء الى قطر هو نجاح سياسي يدل على ان البيت الخليجي قادر على ان يحل خلافاته ويحتويها مهما عظمت.

رابعاً: الخاتمة

نشأ مجلس التعاون في بداية الثمانيات من القرن الماضي، ولكنه قطع خطواته بشكل مركز منذ سنة 2001 وذلك في تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال انشاء الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة. والآن ما زالت الجهود منصبه نحو تحقيق أهم خطوات التكامل وهو اصدار العملة الخليجية الموحدة.

وتميزت المسيرة نحو التكامل بالبطء الشديد، ولكن لازالت الارادة السياسية والشعبية موجودة لاكمال تلك المسيرة التي تخللتها انجازات عدة وعوائق ابطأت من تحقيق كافة الانجازات المرجوة والتي تواكب طموحات وتطلعات شعوب مجلس التعاون والمترجمة في النظام الأساسي لمجلس التعاون.

ولا شك ان الإبطاء في التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون قد يصاحبه ظهور تحديات جديدة ناشئة من الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والمتغيرة، والتي قد تصب في تأخير أكثر أو تعقيد أكبر لمسيرة التكامل الاقتصادي.

وبشكل عام، فإن مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لازالت أمامها فرص مهمة في تعزيز وتنمية الترابط والتكامل، وتمثل أساساً في استكمال الأطر الفنية والقانونية وبوتيرة أسرع، وكذلك تنمية القطاع الخاص، وتنمية الاعتماد البيئي في التجارة والتبادل، وتشجيع التحالفات المشتركة في دول المجلس بإقامة المشاريع ذات المنتجات الموجهة للتصدير، وذلك ليتم الاستفادة من الثقل الاقتصادي الهام لتكتل دول المجلس على الحارطة الاقتصادية العالمية.

- (1) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، قاعدة المعلومات، النظام الأساسي، <http://www.gcc-sg.org/indexfc7a.html?action=Sec-Show&ID=1>
- (2) الجداول من اعداد الباحث تم جلبها من بلومبرج وقام الباحث بترتيبها بتصرف لغرض الدراسة.
- (3) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التعاون الاقتصادي، <http://www.gcc-sg.org/indexbbe3.html?action=Sec-Show&ID=53>
- (4) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التعاون الاقتصادي، مسيرة العمل الاقتصادي المشترك، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981، <http://www.gcc-sg.org/index95fb.html?action=Sec-Show&ID=395>
- (5) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التعاون الاقتصادي، الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001، <http://www.gcc-sg.org/indexe89c.html?action=Sec-Show&ID=396>
- (6) الجداول من اعداد الباحث وقام بجلبها من شركة بلومبرج، وقام بترتيبها بتصرف لغرض الدراسة.

الجدول

حجم الاقتصاد - مليون دولار سنة 2013		
1	United States	16,800,000.00
2	China	9,240,270.00
3	Japan	4,901,530.00
4	Germany	3,634,820.00
5	France	2,734,950.00
6	United Kingdom	2,522,260.00
7	Brazil	2,245,670.00
8	Russia	2,096,780.00
9	Italy	2,071,310.00
10	India	1,876,800.00
11	Canada	1,825,100.00
12	GCC	1,628,000.00
12	Australia	1,560,600.00
13	Spain	1,358,260.00
14	S.Korea	1,304,550.00
15	Mexico	1,260,920.00
16	Indonesia	868,350.00
17	Turkey	820,210.00

أكبر تبادل تجاري في العالم - مليون دولار سنة 2013		
1	China	4,228,910.00
2	United States	3,763,610.00
3	Germany	2,597,240.00
4	Japan	1,618,520.00
5	GCC	1,420,000.00
6	France	1,259,888.00
7	Netherlands	1,203,662.00
8	South Korea	1,105,408.00
9	United Kingdom	1,090,339.00
10	Canada	966,823.00

أكبر المصدرين للعالم - مليار دولار سنة 2013		
1	China	2,282,060.00
2	United States	1,495,290.00
3	Germany	1,423,020.00
4	GCC	921,000.00
5	Japan	786,177.00
6	Netherlands	617,698.00
7	France	595,049.00
8	South Korea	589,823.00
9	Russia	521,649.00
10	Italy	509,951.00

أكبر المستوردين من العالم - مليار دولار سنة 2013		
1	United States	2,268,320.00
2	China	1,946,850.00
3	Germany	1,174,220.00
4	Japan	832,343.00
5	France	664,839.00
6	United Kingdom	622,034.00
7	Netherlands	585,964.00
8	Hong Kong	524,108.00
9	South Korea	515,585.00
10	GCC	514,400.00

